الأمم المتحدة

EP

UNEP(DEPI)/RS 9/Inf.11

Distr.: General
3 October 2007

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاجتماع العالمي التاسع
لاتفاقيات وخطط عمل البحار
الإقليمية
جده، المملكة العربية السعودية، 29 – 31 تشرين الأول/أكتوبر
2007

إعلان بيجين لمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

181007 K0763264

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

المرفق الخامس

إعلان بيجين لمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

نحن، ممثلي ١٠٤ حكومات، والمفوضية الأوروبية، بدعم قيِّم من المندوبين من المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من أصحاب المصلحة والمجموعات الرئيسية، وبموافقتهم،

وقد اجتمعنا في بيجين من ١٦ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية،

وإذ نقر بأن الناس يعتمدون على البحار والسواحل ومواردها للحفاظ على بقائهم وصحتهم ورفاههم، وأن عدداً لا بأس به منهم يستمدون أمنهم الغذائي وسبل معيشتهم الاقتصادية من البيئة الساحلية والبحرية، وأن الكثير من هذه المناطق، وبخاصة تلك الكائنة في المناطق الساحلية المنخفضة، والدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة للتضرر من الارتفاع في مستوى البحر والكوارث الطبيعية ذات الصلة بالمناخ، علاوة على ما لتحمض المحيطات الناتج عن الأنشطة البرية من آثار على البيئة البحرية،

وإذ نلاحظ التوسع العمراني المطرد في المناطق الساحلية، مع كون ما يقرب من ٤٠ في المائة من سكان العالم يعيشون داخل ما لا يزيد عرضه على ١٠٠ كيلو متر من الساحل، وإذ يساورنا القلق إزاء النتائج التي كشف عنها تقييم البيئة البحرية الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتقريره "حالة البيئة البحرية: اتجاهات وعمليات"، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالإفراط الحاد في وجود المغذيات في المياه الساحلية، والزيادة المتواصلة والمتوقعة في تصريف مياه المجارير البلدية والصناعية والزراعية غير المُعالجة، والزيادة الكبيرة في الانبعاثات المحمولة عبر الغلاف الجوي،

وإذ ندرك الضرر المتزايد التي تلحقه تلك الاتجاهات بالناس وبالبيئة، بما في ذلك الإجهاد الذي يعتري النظم الإيكولوجية البحرية، وفقدان الشعاب المرجانية والأراضي الرطبة، وتلويث المصادر البحرية لغذاء الإنسان، والإضرار بأسباب الاستمتاع التي توفرها الشواطئ وبسلامة مياه الاستحمام،

وإذ نشير إلى الحاجة المستمرة إلى تحسين الرصد وتحديد الأخطار على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، وإلى تقييم تأثير وفعالية التدابير التي تتخذ لعلاج تلك المشاكل،

وإذ نقر بأن برنامج العمل العالمي أداة فعالة في إدماج الشواغل البيئية في التخطيط والاستراتيجيات الإنمائية على الصعيدين الإقليمي والوطني، وبأنه، بهذه الصفة، يسهم مساهمة جمة في إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الأهداف المتضمنة في إعلان الألفية،[٢]

---

(٢) انظر قرار الجمعية العامة رقم ٥٥/٢.

والأهداف التي يبرزها في جدول أعمال القرن ٢١،[٣] وبرنامج عمل برنادوس[٤] وخطة جوهانسبرج[٥] لتنفيذ استراتيجية موريشيوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية،[٦]

وإذ تشدد على أهمية برنامج العمل العالمي في تناول التفاعل بين البر والبحر وإدماج المياه العذبة في نهج الإدارة الساحلية والبحرية، مما يقي صحة الإنسان وسبل معيشته، بينما يشجع على تطبيق نُهُج قائمة على النظم الإيكولوجية،

وإذ تشير إلى أن الحاجة إلى توفير موارد مالية كافية وإلى بناء القدرات تمثل تحديات رئيسية تواجهها البلدان النامية من أجل تنفيذ برنامج العمل العالمي بنجاح،

وإذ تقر بالمساهمة الهامة لبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومرفق البيئة العالمية، ومؤسسات التمويل الدولية في تنفيذ برنامج العمل العالمي، وإذ تدرك في الوقت ذاته، القيود المالية التي تُواجه عند ذلك التنفيذ، وما يترتب عليه من حاجة إلى تعبئة الموارد والدعم،

وإذ تشير إلى التقدم الذي أحرزته بعض البلدان في بناء القدرة المؤسسية واستحداث الأطر التشريعية والسياسات البيئية المتعلقة بالإدارة المستدامة للبيئتين البحرية والساحلية،

وإذ تؤيد خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الثالثة والعشرين، نظراً إلى الدور الأساسي لبناء القدرات في تنفيذ برنامج العمل العالمي،

وإذ تقر بالمساهمة الهامة للشراكات متعددة أصحاب المصلحة، بما في ذلك تلك التي أُبرمت أثناء الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، بالنسبة إلى تنفيذ الالتزامات الحكومية الدولية بالارتقاء بالعمل بشأن الأهداف والغايات المتفق عليها والمعترف بها دولياً،

وإذ تعترف بالنتائج الناجحة والإنجازات التي تحققت في التقدم من التخطيط إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦، وعلى وجه الخصوص، مساهمة مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

---

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (من مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبات) المجلد الأول. القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، برنادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.8 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٥) خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس — ٤ أيلول/سبتمبر٢٠٠٢ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.4 والتصويبات) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠ - ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.A.4 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

نقرر:

١ - أن نجدد التزامنا ببرنامج العمل العالمي بصفته أداة طيعة وفعالة لتحقيق التنمية المستدامة للبحار والسواحل والجزر،

٢ - أن نلتزم بدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١:

(أ) بتطبيق نُهُجْ النظم الإيكولوجية؛

(ب) بتحديد قيمة التكاليف والمنافع الاجتماعية والاقتصادية للسلع والخدمات التي توفرها السواحل والبحار؛

(ج) بإقامة شراكات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي؛

(د) بالتعاون على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي؛

(هـ) بتعميم برنامج العمل العالمي في الآليات الوطنية للتخطيط والتحويل الإنمائيين؛

(و) بدعم مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاضطلاع بدوره في تيسير ودفع وتعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي؛

٣ - نعرب عن تقديرنا لجهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المساعدة على التقدم المحرز في جدول الأعمال بصدد التنمية المستدامة للبحار والسواحل والجزر، ونناشده زيادة دعمه لمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي من خلال زيادة المساهمات التي يقدمها صندوق البيئة، وزيادة التعاون والتنسيق مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وتحسين التعاون مع جميع أصحاب المصلحة والمنظمات ذات الصلة، بما فيها مصارف التنمية متعددة الأطراف على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

التدابير الوطنية

٤ - تعزيز الجهود المبذولة لوضع وتنفيذ برامج عملنا وآلياتنا الإقليمية والوطنية لحماية البيئة البحرية من مصادر وأنشطة التلوث البرية، وذلك بالاتساق مع تشريعات التنفيذ والتمويل ذات الصلة، وتعميم أهداف برنامج العمل العالمي في تخطيط وتنفيذ التنمية، بما في ذلك برامج المستوى القطري التابعة للأمم المتحدة، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأوراق استراتيجية الحد من الفقر، والتقييمات القطرية المشتركة، واستراتيجيات المساعدة القطرية، الرامية إلى خفض وإدارة مخاطر وتأثيرات التلوث الساحلي والبحري؛

٥ - الالتزام باستمرار سريان وأهمية برنامج العمل العالمي بصفته إطاراً أساسياً لحماية البيئة الساحلية والبحرية، والالتزام بقبول أهداف برنامج العمل العالمي وتعميمها عبر حكوماتنا، ودفعها إلى الأمام أيضاً، حسب مقتضى الحال، في المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة وفي مختلف الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف التي نحن أطراف فيها والتي نشارك فيها؛

٦ - النهوض بالتنفيذ الفعال للاتفاقيات والاتفاقات والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي نحن أطراف فيها، والوثيقة الصلة بأهداف برنامج العمل العالمي؛

٧ - توثيق أواصر التعاون وتحسين التنسيق على كل المستويات من أجل تناول القضايا المتصلة بمستجمعات المياه، والسواحل والبحار والمحيطات بطريقة متكاملة، وإدماج الإدارة المتكاملة والاستخدام المستدام لأحواض الأنهار، والبحار والمحيطات، في السياسات والبرامج الوطنية ذات الصلة، وعلى الأخص من خلال تنفيذ النُهج المتكاملة لإدارة موارد المياه، وإدارة الشريط الساحلي، وإدارة المناطق الساحلية، وإدارة المناطق الساحلية وأحواض الأنهار، وإزاء التغييرات المادية في الموائل وتدميرها؛

٨ - وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن برنامج العمل العالمي، بالتعاون الوثيق مع الإدارة المتكاملة الوطنية لموارد المياه وخطط كفاءة استخدام المياه، على النحو المنصوص عليه في خطة جوهانسبرج للتنفيذ[٧]؛

٩ - تعزيز تطبيق نُهج النظم الإيكولوجية على إدارة مستجمعات المياه والسواحل والمحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة والجزر، وتدعيم التعاون الوطني والإقليمي والعالمي للمساعدة في إنجاز التطبيق المتزايد لنهج النظم الإيكولوجية قبل عام ٢٠١٠، على النحو المنصوص عليه في خطة جوهانسبرج للتنفيذ؛[٨]

١٠ - زيادة جهودنا لإدراج وتعميم تحديد قيم اقتصادية للسلع والخدمات التي توفرها البحار في عملياتنا بشأن المحاسبة وصنع القرار، مع المراعاة الكاملة لجميع الخدمات التي توفرها البيئة، بما في ذلك قيمتها المباشرة وغير المباشرة بالنسبة إلى المجتمعات والنظم الإيكولوجية؛

١١ - تكريس قدر إضافي من الجهود والتمويل والدعم لمعالجة المغذيات المحددة المصدر وغير المحددة المصدر، بما في ذلك مياه الصرف البلدية، والصناعية والزراعية، بصفتها فئات مصادر رئيسية ومتزايدة تضر بصحة الإنسان ورفاهه وبالبيئة مباشرة، بما في ذلك النظم الإيكولوجية ومستجمعات المياه المرتبطة بها؛

١٢ - استحداث وتنفيذ آليات قابلة للإدامة لضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل، وتنفيذ برامج العمل والآليات الإقليمية والوطنية لحماية البيئة البحرية من مصادر التلوث والأنشطة البرية؛

١٣ - تحسين نظم الرصد على كافة المستويات لتمكين الحكومات والمجموعات الرئيسية والجمهور من المساهمة في توفير فهم مشترك، ومعرفة مشتركة بالأضرار التي تلحق بالبيئة البحرية والتدابير اللازمة لحمايتها ولمتابعة تنفيذ برنامج العمل العالمي؛

١٤ - العمل بنشاط على النهوض بإشراك ومشاركة السلطات والمجتمعات المحلية والإقليمية وأصحاب المصلحة الهامين الآخرين في وضع وتنفيذ برامج واستراتيجيات العمل، ولا سيما على الصعيد المحلي، من أجل تنفيذ برنامج العمل العالمي؛

---

(٧) المرجع المذكور سابقاً.

(٨) المرجع نفسه.

التدابير الإقليمية

١٥ - تعزيز اتفاقيات وبرامج البحار الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، علاوة على الاتفاقيات والاتفاقات والبرامج الأخرى لحماية البيئة البحرية والساحلية، لكي تكون بمثابة آليات فعالة لمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي وحماية البيئة البحرية واستخدامها بصورة مستدامة، عن طريق وسائل مثل وضع وتنفيذ بروتوكولات تُعالج مصادر التلوث والأنشطة البرية؛

١٦ - العمل عن طريق برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والهيئات والعمليات الإقليمية والأقاليمية الأخرى، على تطبيق نُهج تستند إلى النظام الإيكولوجي على إدارة مستجمعات المياه والسواحل، والمحيطات، والنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة والجزر، والعمل على الصعيد الأقاليمي على استحداث وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، وتحسين التدابير، والتعاون، والفهم العلمي والتوعية البيئية وتبادل المعارف والتكنولوجيا والخبرات وتقاسمها؛

التدابير الدولية

١٧ - مناشدة وكالات الأمم المتحدة، والأفرقة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة مثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمحيطات ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالمياه، والمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وبخاصة اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وبخاصة بصفتها موئلاً لطيور الماء، والاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وزيادة إدماج برنامج العمل العالمي في سياساتها وخططها وبرامجها بما يتوافق مع اختصاصاتها؛

١٨ - مناشدة المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والبلدان المانحة مواصلة دعم تنفيذ برنامج العمل العالمي على المستويات المناسبة، وزيادة مساهماتها في ضمان الاستدامة طويلة الأجل من خلال تقديم الدعم المالي والتقني، وبناء قدرات البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص الدول الجزرية الصغيرة النامية، على وضع وتنفيذ برامج عملها الوطنية؛

١٩ - الترحيب بالشراكات الوطنية والإقليمية والدولية التي تمت مناقشتها أثناء الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي، والرامية إلى تعميم أعمال وغايات برنامج العمل العالمي في خطط عملها وأنشطتها وسياساتها وبرامجها وذلك على المستويات المناسبة، والحث على إيجاد شراكات جديدة مع جميع قطاعات المجتمع المدني، وتعزيز الشراكات القائمة بصفتها آليات بالغة الأهمية بالنسبة إلى التنفيذ الناجح لبرنامج العمل العالمي؛

٢٠ - دعم استمرارية برنامج العمل العالمي وتعميمه في الميادين الرئيسية لأنشطة التنمية العالمية، والنهوض به كوسيلة لإيجاد العمليات المتكاملة، والقيادة الفكرية والشراكات اللازمة لتحقيق الأهداف والاستراتيجيات العالمية في مناطق مستجمعات المياه والمناطق الساحلية والبحرية الموصولة ببعضها من خلال النهج المستندة إلى النظام الإيكولوجي؛

٢١ - تحسين تنفيذ برنامج العمل العالمي من خلال التعاون مع المبادرات الدولية الأخرى من أجل وضع أنشطة مشتركة بشأن الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه؛

٢٢ - دعوة الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقيات والاتفاقات والبروتوكولات الدولية والإقليمية ذات الصلة بإنجاز أهداف برنامج العمل العالمي إلى أن تنظر في الانضمام إليها بحسب مقتضى الحال؛

تدابير برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٣ - المصادقة على برنامج العمل العالمي للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١، وتزكيته لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وتشجيع مجلس الإدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي على تكريس المزيد من الموارد المالية لتنفيذ البرنامج، لا سيما على الصعيد الإقليمي؛

٢٤ - الترحيب بمنشور "توجيه لتنفيذ برنامج العمل العالمي للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١"[٩] الذي أنتجه مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كأداة ترمي إلى دعم تنفيذ برنامج العمل العالمي بصورة تتفق مع القضايا الناشئة في سياق البيئة الدولية والتنمية المستدامة؛

٢٥ - الطلب إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالمصادقة على هذا الإعلان، وعلى نتائج الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، باعتبار الإعلان والنتائج مساهمات قيمة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية وخطة جوهانسبرج للتنفيذ؛

٢٦ - الطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عقد الدورة الثالثة للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في عام ٢٠١١، بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة، والسعي إلى الحصول على دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم الاجتماع وتنفيذ نتائجه؛

٢٧ - الإعراب عن الامتنان الخاص والتقدير لحكومة وشعب جمهورية الصين الشعبية لاستضافة الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

---

(٩) UNEP/GPA/IGR.2/3